برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا للتنافسية

OECD
BETTER POLICIES FOR BETTER LIVES

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

منظمــة التعــاون والتنميــة الاقتصاديــة هــي منتدى فريد حيــث تعمل حكومــات 35 بلـد ديمقراطي معـا للتصــدي للتحديــات الاقتصاديـة والاجتماعيـة والبيئيـة للعولمـة. إن منظمــة التعـاون والتنميـة الاقتصاديـة فــي طليعــة الجهــود المبذولــة لفهــم ومســاعدة الحكومــات علــى الاســتجابة للتطــورات والمخاوف الجديــدة، مثــل النمو الشـامل واقتصــاد المعلومـات وتحديـات شــيخوخة السـكان. تقـدم المنظمـة منصـةً تخـوّل الحكومــات لتبـادل الخبـرات فـي رسـم السياســات والبحــث عــن إجابـات للمشــاكل المشــتركة وتحديــد الممارســات الجيــدة والعمـل على تنســيق السياســات المحليــة والدولية.

المحتويات

برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا للتنافسية 4
شراكة استراتيجية 5
مجالات التركيز 6
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: هل تعلم؟ 7

حوار السياسات الإقليمية 10
تشجيع التمكين الاقتصادي للمرأة 11
الاستثمار والتجارة 14
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة المشاريع 16
حوكمة الشركات 18
النزاهة في الأعمال 20
المرونة الاقتصادية في الأوضاع الهشة 22
حشد القطاع الخاص وتشجيع الحوار الاجتماعي 24

الأنشطة القطرية 26
مصر 27
الأردن 29
المغرب 31
تونس 33
ليبيا 35
العراق 36

الشركاء الدوليون والإقليميون للبرنامج 37
الإصدارات المختارة 38
وثائق وأدوات وإحصاءات لمنظمة التعاون والتنمية 39
الجهات المانحة 39

1 برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا للتنافسية

إن برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا للتنافسية يعتبر شراكة استراتيجية بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبين الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لتبادل المعرفة والخبرة والممارسات الجيدة. يهدف هذا البرنامج إلى الإسهام في تنمية اقتصادات شاملة ومستدامة وتنافسية في المنطقة ويشجع على التنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة الملتزمين برفع مستويات معيشة مواطني دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الحكومات المحلية والوطنية، والمنظمات الدولية والإقليمية، وممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص.

برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا للتنافسية

يدعـم البرنامـج الإصلاحـات الراميـة إلى حشـد وتشـجيع الاسـتثمار وتنميـة القطاع الخـاص وريـادة المشـاريع بصفتهـا قـوى دافعـة للنمـو الشـامل وفـرص العمـل في منطقة الشـرق الأوسـط وشـمال إفريقيا واسـتناداً إلى ضرورة إدماج الشـباب والنسـاء المدربيـن تدريبـا جيـدا في المنطقـة.

يتنـاول البرنامـج، الذي أطلق في عـام 2005 بناء على طلب حكومات منطقة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا، التحديـات الإقليميـة والوطنية من خـلال الحـوار المبتكر للسياسـات، والتعلـم من الأقـران، وبناء القـدرات. وقـد تطور ليصبح مبـادرة ديناميكية تحوّل تركيزها باستمرار على الحقائق المتغيرة في المنطقة.

أبـرزت التغيـرات الاقتصادية والسياسـية الأخيرة التي شـهدتها دول منطقة الشـرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا ضـرورة تبنّـي منهـج كامل وشـامل ومنسـق فـي مواجهة تحديـات المنطقة. يسـاعد برنامج منظمة التعـاون والتنميـة الاقتصادية لمنطقة الشـرق الأوسط وشمال أفريقيا للتنافسـية، على النحو المبيّن في إعلان تونس الوزاري لعام 2016، والذي يؤكد ولايته الرابعة لعام 2016–2020، على تحقيق نتائج ملموسة ومسـتدامة تسـاعد على ازدهار منطقة الشرق الأوسط وشـمال أفريقيا من خلال بناء التوافـق، والعمـل كحلقة وصل بين أصحاب المصلحة الرئيسـيين وتوفير المسـاعدة التقنيـة علـى المسـتوى التنفيـذي. ويتمثـل التركيزالرئيسـي للبرنامـج خـلال ولايته الرابعة (2016–20) في دعم اقتصادات منطقة الشـرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال المساهمة في تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية المسـتدامة (الهدف 17)، ودعم المسـاواة بين الجنسين (الهدف 5)، والنهـوض بالصناعـة والابتكار والبنيـة التحتية (الهدف 9) وبناء مجتمعات مسـالمة وحاضنة للجميع (الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة).

يغطـي هذا البرنامج كل من الجزائـر والبحرين وجيبوتي ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنـان وليبيـا وموريتانيـا والمغـرب وسـلطنة عمـان والسـلطة الفلسـطينية وقطر والمملكة العربية السعودية وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن.

للتنافـس في الاقتصاد العالمي، يتعيّن على دول منطقة الشـرق الأوسـط وشـمال إفريقيا أن تزيـد من إنتاجيتها وأن تسـرّع التنويع الاقتصادي. يعتبر تعزيز الاسـتثمار والتجـارة، وتعزيـز قطاع خـاص غير مقيد وحيـوي، من الأولويـات. إن خلق المزيـد من الوظائـف وبنوعيـات أفضـل سيسـاهم في بنـاء أسـس مسـتقبل شـامل ومسـتقر للجميع.

مجالات التركيز

الرئيسان المشاركان:
تونس وتركيا

الحوكمة:
**المؤتمرات الوزارية،
والمجموعات التوجيهية
والمجالس الاستشارية**

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: هل تعلم؟

- **تتمتع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بموقع جغرافي متميز يقدم مزايا نسبية في قطاعات معينة مثل السياحة.** تستقبل المنطقة أكثر من 70 مليون سائح سنوياً، ولكن من خلال تطوير سوق السفر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل مبتكر، من المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى أكثر من 195 مليون بحلول عام 2030.

- **تقدر قيمة الطابع غير الرسمي بما يزيد عن 33٪ من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة.** ومن شأن مساعدة الشركات غير الرسمية على إضفاء الطابع الرسمي على أعمالها أن يزيد بشكل كبير من الإيرادات العامة في المنطقة.

- **يمر ما بين 8٪ و10٪ من التجارة البحرية العالمية عبر قناة السويس.** لموقع المنطقة المميزفي وسط الطرق التجارية الرئيسية في العالم، يمكنها استخدام إمكاناتها لتعزيز تنميتها واندماجها في سلاسل القيمة العالمية. كما تمتلك القدرة على زيادة مشاركتها في التجارة الدولية (0.35٪ من التجارة العالمية) إلى مستوى يتماشى مع وزنها الاقتصادي (3.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي).

يمر ما بين 8٪ و10٪ من التجارة البحرية العالمية عبر قناة السويس.

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: هل تعلم؟

- **يأتي أكثر من 32٪ من إنتاج النفط في العالم من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.** ولضمان ازدهارها في المستقبل، تستثمر بلدان المنطقة جزءا من هذه الموارد القيمة في الجهود الرامية إلى تنويع اقتصاداتها واعتماد طاقات خضراء ومستدامة.
- **يتم إنشاء أقل من مؤسسة واحدة لكل 1000 شخص في سن العمل سنوياً، مقارنة بنحو خمسة في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.** ومع ذلك، يعتبر مواطنو منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن ريادة المشاريع خيار مهني جيد، وتصنف نواياهم الريادية ضمن الأكثر ارتفاعاً في العالم، اذ تحتل مصر المرتبة الأولى. لذلك، فإن سياسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة المشاريع تلعب دورا محوريا على نحو متزايد في أجندة التنافسية والتنمية في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- **تتمتع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، باحتضانها واحدة من أصغر المجموعات السكانية سناً في العالم**، بإمكانات تخوّلها من تحقيق نمو قوي من خلال زيادة الفرص الاقتصادية لشبابها والحد من معدل البطالة، الذي يقدر حاليا أعلى نسبة في العالم اذ يبلغ 29٪.
- **شهد الالتحاق بالتعليم العالي تقدماً مذهلاً مع زيادة عدد الطلاب الجامعيين بنسبة أكثر من 190٪ منذ عام 2000.** يشكّل سكان المنطقة من فئة الشباب الحاصلين على التعليم العالي قاعدة متينة لتنمية اقتصادية مستقبلية وقوية.
- **إن مشاركة النساء في سوق العمل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي الأدنى في العالم إذ تبلغ نسبة 22٪** فقط مقابل 52٪ في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وإذا كانت مشاركة المرأة في سوق العمل تساوي مشاركة الرجل، فإن الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة يمكن أن يزيد بأكثر من 10٪ خلال العقد المقبل.
- **إن لبنان والأردن هما أول وثاني أكبر البلدان المضيفة للاجئين في العالم مقارنة بحجمهما وعدد سكانهما.** ومع استضافة ما يقارب مليوني لاجئ جديد رسمياً، يخصص هذان البلدان موارد كبيرة لتوفير توطين آمن لأولئك الذين يهربون من الحرب ودمارها.

صناعة السيارات تمثل 13٪ من صادرات المغرب

يأتي أكثر من 32٪ من إنتاج النفط في العالم من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

زيادة بنسبة 190٪ للتسجيل بالجامعات منذ عام 2000

مشاركة المرأة في سوق العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال العالم تعادل 22٪ وتعتبر نسبة متدنية على مستوى العالم

- **أصبح النموذج الانتاجي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أكثر تنوعاً وتكاملاً وتكثيف في التكنولوجيا.** فعلى سبيل المثال، أصبحت الصادرات الرئيسية للمغرب حالياً هي السيارات المصنّعة (13٪ من إجمالي صادراتها). يمثل ذلك عائداً للبلد قدره 6.5 مليار يورو، وتهدف السلطات إلى تحقيق 10 مليار يورو من صادرات السيارات بحلول عام 2020.

2 حوار السياسات الإقليمية

تشجيع التمكين الاقتصادي للمرأة

إن تمكين المرأة يزيد من الإنتاجية ويقلص الفقر، ما يساهم في خلق مجتمعات أكثر مرونة وشمولية.

الأهداف

- دعم تأسيس أطر عمل قانونية ومؤسسية لا تنطوي على تمييز لزيادة التمكين الاقتصادي للمرأة تمشياً مع أهداف التنمية المستدامة.
- توفيق سياسات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع المعايير والمقاييس الدولية وأفضل الممارسات فيما يتعلق بحقوق المرأة وتدابير الدعم.
- زيادة الوعي بالتنوع ا بين الجنسين لإصلاح السياسات، بما في ذلك من خلال تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في جميع المجالات السياساتية لبرنامج التنافسية.
- تعزيز ربط مسارات العمل الخاصة بالتمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة من خلال تعزيز التعاون مع برنامج الحوكمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

الإنجازات

- تلقى منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تأييداً سياسياً قوياً على المستوى الوزاري لتنفيذ ولايته.
- **يعرض تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تحت عنوان التمكين الاقتصادي للمرأة في بلدان مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تأثير الأطر القانونية في الجزائر ومصر والأردن وليبيا والمغرب وتونس** (2017)، يبين عوائق هامة أمام تمكين المرأة نابعة من التمييز القانوني. وقد قامت البلدان بالفعل بتنفيذ بعض التوصيات القائمة على الاصلاحات والممارسات الجيدة في الإقليم.
- إنشاء **دليل الكتروني للمبادرات التي تدعم التمكين الاقتصادي للمرأة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** لتقديم معلومات عن المؤسسات التي تدعم عمالة المرأة ودورها في ريادة المشاريع.

معدلات مشاركة القوة العاملة من النساء منخفضة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، نسبة بالسكان العاملين، 2015 أو السنة الأخيرة المتاحة

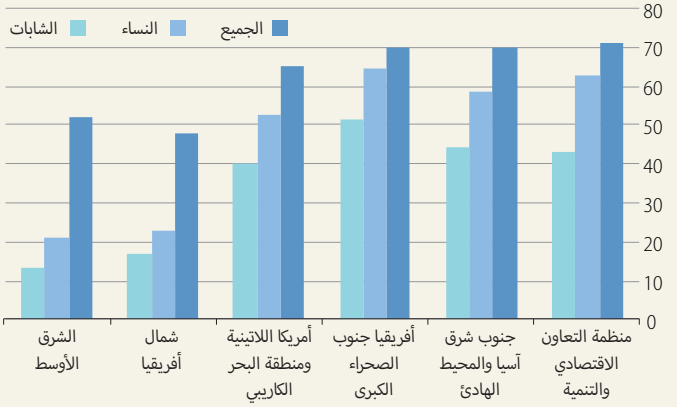

المصدر: المؤشرات الرئيسية لسوق العمل من قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية

النشاطات

- **الحوار الإقليمي: منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية** (رئاسة مشتركة بين مصر والسويد)

– بالإعتماد على الخبرة الواسعة لمبادرة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تعزيز ريادة المشاريع لدى النساء، يوسع منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة نطاق العمل ليشمل مجالات جديدة للسياسات، مثل العمالة والأنشطة غير الرسمية، وهو يشمل جمهورا واسعا من الحكومات ويربط التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة.

– يعزز منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة التعاون مع المنظمات الدولية التي تدعم بصورة نشطة المساواة بين الجنسين، بما في ذلك الاتحاد من أجل المتوسط، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وجامعة الدول العربية، ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث.

– يساهم منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة في وضع السياسات القائمة على الأدلة من خلال وضع جدول أعمال بحثي طموح.

- **أنشطة وطنية:**

– تجري مناقشة النتائج الرئيسية والتوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول **التمكين الاقتصادي للمرأة في بلدان مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** خلال المشاورات الوطنية بين ممثلي الحكومة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني بهدف تحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الإصلاح في مجال السياسات.

www.oecd.org/mena/competitiveness/women-empowerment.htm

الشريكتان في رئاسة منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة، سعادة السفيرة ماري-كلير سوارد كابراء ومعالي الوزيرة الدكتورة سحر نصر والسيدة غابرييلا راموس في افتتاح منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة في القاهرة في أكتوبر 2017.

المسح الضوئي لقراءة التقرير

«المساواة بين الجنسين حق أساسي من حقوق الإنسان وفرصة لتعزيز النمو الشامل. إن التمكين الاقتصادي للمرأة هو عامل رئيسي لتحقيق اقتصاد مزدهر وحديث ومستدام لا يستثني فئة معيّنة ماري كلير سوارد كابرا»

ماري كلير سوارد كابرا
سفيرة السويد في الجزائر

حقائق رئيسية

- في نصف دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يفوق عدد النساء اللاتي تلقين تعليما جامعيا عدد الرجال، ويزداد عدد النساء اللاتي يتخرجن من كليات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات على العدد في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.
- تتمتع 5٪ فقط من شركات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمديرة مقارنة بنسبة 19٪ على مستوى العالم.
- تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أعلى مستويات البطالة بشكل عام وأكبر فجوة بين الجنسين على مستوى العالم. وتبلغ نسبة بطالة النساء 19٪ مقارنة بمعدل 6٪ في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.
- يشكل إعادة النظر في القوانين الأسرية لتعزيز تمكين المرأة جوهر المناقشات الحالية في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة

الاستثمار والتجارة

تشجيع الاستثمار والتجارة أمر حيوي لدفع النمو الاقتصادي قدما وخلق الوظائف في المنطقة.

الأهداف

- تشجيع الاستثمار السليم وسياسات التجارة السليمة.
- تسهيل التجارة والاستثمار والاندماج في سلاسل القيمة العالمية.
- تشجيع الاستثمار النوعي وتهيئة بيئة منفتحة وشفافة ويمكن التنبؤ بها للمستثمرين.
- تعزيز القدرة لاستخدام أدوات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وإعداد إحصاءات التجارة والاستثمار لتحسين توجيه السياسات.

الإنجازات

- انضمام مصر والأردن والمغرب وتونس إلى **إعلان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن الاستثمار الدولي والمشاريع المتعددة الجنسيات** ومشاركتها في **لجنة الاستثمار لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية**.
- إدماج دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في قواعد البيانات الإحصائية والأدوات المرجعية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.
- دعم الإصلاحات القانونية والمؤسسية الوطنية ورصدها من خلال تقديم المشورة بشأن تنقيح قانون الاستثمار وتنفيذه.
- التعلم من الأقران حول الإصلاحات المؤسسية لوكالات تشجيع الاستثمار.

تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 50٪ بين 2008 و2015 لكن ارتفعت في 2016 (٪ من إجمالي الناتج المحلي)

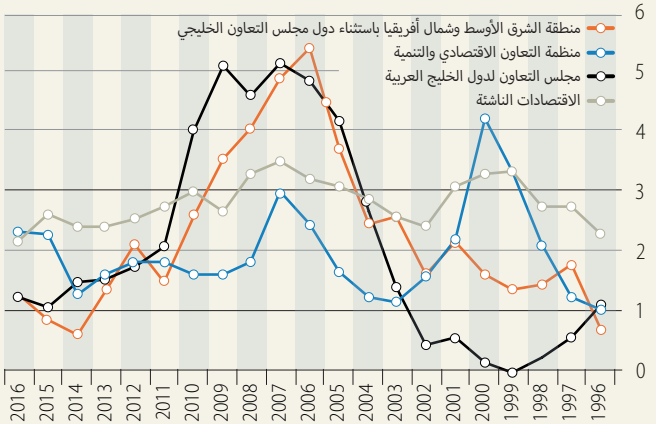

المصدر: اخر بيانات وإحصاءات أعدتها منظمة UNCTAD و OECD

- تحسين التنسيق الإقليمي عن طريق توفير منصة للحوار السياساتي المنتظم حول الإصلاحات مع الأقران والقطاع الخاص.
- تعزيز التعاون مع المنظمات الاقليمية (الاتحاد من أجل المتوسط، والوحدة الفنية لاتفاقية أغادير، وجامعة الدول العربية) والمبادرات المتعددة الأطراف (مجموعة العشرين، شراكة دوفيل) بشأن قضايا الاستثمار والتجارة.

الأنشطة

- **الحوار الإقليمي: مجموعة العمل بشأن الاستثمار والتجارة** (رئاسة مشتركة بين اليابان والأردن)

– تيسر مجموعة العمل للحوار بين صانعي السياسات بشأن الترابط بين التجارة والاستثمار وتناقش سبل تحقيق أقصى قدر من المنافع اقتصاديا لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

– دراسة الاتجاهات والاصلاحات الإحصائية، وتطور إتساق السياسات، وتعمل على تحسين التعاون والتيسير، والمساعدة على تطوير التكامل الإقليمي والعالمي لسلسلة القيمة، وتعزيز الجودة والإستثمار المسؤول

- **برنامج الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الإقليمي لتشجيع الاستثمار في منطقة المتوسط** (2016–2020، يشمل البرنامج 9 اقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا).

– **الهدف**: دعم الحكومات في جذب الاستثمار الجيد لخلق فرص العمل، والتنمية المحلية، والتنويع الاقتصادي والاستقرار.

– **المنهج**: التقييم والرصد، والتعلم من الأقران، وحوار السياسات، وبناء القدرات، والحوار بين القطاعين العام والخاص.

– **المسائل التي تتم معالجتها** (النهج القائم على الطلب): إصلاحات الاستثمار القانوني والمؤسسي، والقيود المفروضة على الاستثمار، والحوافز، والاتفاقات والمنازعات، والجاذبية الإقليمية، وروابط الأعمال، والسلوك التجاري المسؤول والإحصاءات والرصد.

- **مشاريع قطرية: دعم الإصلاحات لتحسين مناخ الاستثمار**

– مشروع تحسين مناخ الاستثمار في **العراق**

– مشروع صندوق التحول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول التنافسية والاستثمار في **الأردن**

– مشروع صندوق التحول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول تحسين مناخ الاستثمار في **مصر**.

www.oecd.org/mena/competitiveness/investment-and-trade.htm

حقائق رئيسية

- قام عدد كبير من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في السنوات الأخيرة الماضية بإصلاحات تشريعية ومؤسسية واسعة النطاق من أجل تشجيع الاستثمار والتصدير وتيسير التجارة والاستثمارات الحرة.
- التجارة بين دول المنطقة تشكل 10٪ فقط من مجموع التجارة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقارنة بـ 60٪ في الاتحاد الأوروبي و25٪ في دول جنوب شرق آسيا.
- انخفضت تدفقات الاستثمارات الأجنبي المباشر بنسبة 50٪ بين 2008 و 2015، وان كان هناك اختلافات واضحة بين البلدان.

أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة المشاريع

تؤدي سياسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأكثر فعالية إلى فرص عمل أكثر وأفضل وزيادة الإنتاجية والابتكار من خلال طرح أفكار ومنتجات وخدمات جديدة ونماذج جديدة للأعمال.

الأهداف

- تحديد الإصلاحات ودعمها من أجل سياسات أكثر فعالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- المساهمة في تحسين بيئة الأعمال من أجل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال.
- تيسير تبادل الخبرات في المجالات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل الحصول على التمويل والوصول إلى المشتريات العامة وخدمات تطوير الأعمال التجارية.
- جعل ريادة المشاريع أداة هامة للنمو الشامل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- توفير سياسات موجهة لمجموعة كبيرة ومتنوعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة (المؤسسات التي تملكها العائلات والمؤسسات غير الرسمية والمؤسسات المتناهية الصغر والمتوسطة) لتعزيز النمو والوظائف اللائقة.

الإنجازات

- مساعدة الشركاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا على تحديد الإجراءات الرئيسية لتحسين سياسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الإصدارات المتعددة لمؤشر سياسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2008 و2014 و2018).

تنخفض نسبة إنشاء الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن المعدّلات الدولية

الشركات الجديدة (لألف شخص ناشط اقتصادياً)، 2014

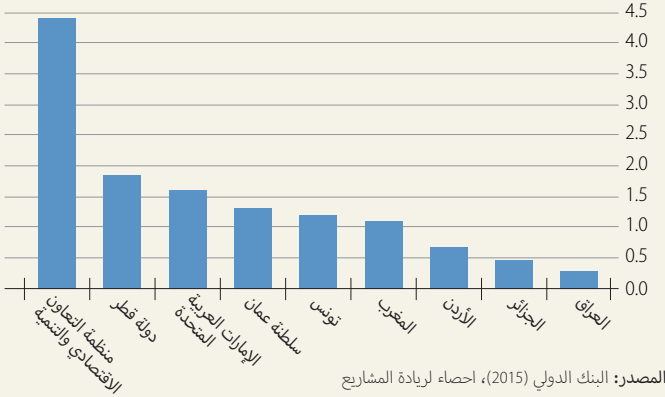

المصدر: البنك الدولي (2015)، احصاء لريادة المشاريع

- مساعدة ليبيا على تطوير السياسات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغية خلق الوظائف وإعادة الإعمار في بيئة مليئة بالتحديات.
- الجمع بين الحكومة والقطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى لتحسين فعالية سياسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن من خلال زيادة التعاون والحوار.
- تبادل الممارسات الدولية الجيدة بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسياسات التنافسية مع أكثر من 400 ممثل من القطاعين الحكومي والخاص في المنطقة من خلال اثنتي عشرة ورشة عمل نظمت مع صندوق النقد الدولي منذ عام 2012.
- الدعم المستمر للجهود المتعددة الأطراف مثل شراكة دوفيل للبلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقالية والاتحاد من أجل المتوسط.

حقائق رئيسية

- تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الغالبية العظمى من الشركات الخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (ما بين 95-99٪) ولكنها تمثل حصصا أقل من إجمالي العمالة في القطاع الخاص (حوالي 30٪) مقارنة ببلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (حوالي 50٪) والبلدان الناشئة (66٪).
- إن العقبات الرئيسية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفقا لدراسات البنك الدولي الاستقصائية للمشاريع، هي عدم الاستقرار السياسي (حيث تمثل العقبة الرئيسية في لبنان وتونس ومصر والسلطة الفلسطينية واليمن) والفساد (الشاغل الأكبر في المغرب) والحصول على التمويل (العائق الأكبر في الأردن)، والكهرباء التي لا يمكن الاعتماد عليها (العقبة الرئيسية في جيبوتي).

أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة

الأنشطة

- **الحـــوار الإقليمي: مجموعة عمل بشـأن سياسـة المؤسسـات الصغيرة والمتوسطة وريادة المشاريع** (رئاسة مشتركة بين تونس وإيطاليا)

– جذب شـركاء في الحوار الإقليمي واسـتعراض الأقران للقضايا المتعلقة بنمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتنمية وتشجيع ريادة المشاريع.

- **المشروع الإقليمي: دورات تدريبية من أجل الممارسين في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

– تنظيـم ورش عمـل لبنـاء القـدرات بالشـراكة مـع مركـز صنـدوق النقـد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشـرق الأوسـط لتبادل الوثائق والمنهجيات والممارسات الجيدة بشأن سياسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومناقشتها.

- **مشاريع تتعلق بدول معينة:**

– اسـتراتيجية تنمية المؤسسـات الصغيرة والمتوسـطة في **ليبيا**: التمهيد لتنميـة القطاع الخاص في مرحلة ما بعد النزاع عن طريق دعم إعداد خطة عمل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتنفيذها.

– فعاليـة السياسـات الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة فـي **الأردن**: دعـم تنفيذ اسـتراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسـطة للأعوام 2016•2020 عن طريق تحسـين تنسيق السياسـات وجمع البيانات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعة رصد وتقييم سياسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

www.oecd.org/mena/competitiveness/smes-and-entrepreneurship.htm

المسح الضوئي لقراءة التقرير

حوكمة الشركات

تمثل الحوكمة الرشيدة للشركات حجر أساس مهم بالنسبة للدول لكي تعزز التنافسية وتجذب رؤوس الأموال وتنمّي القطاع الخاص وتشجع الاستثمار.

الأهداف

- زيادة مشاركة المرأة في قيادة الشركات في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- دعم تكافؤ الفرص بين الشركات الخاصة والمؤسسات المملوكة للدولة.
- مكافحة الفساد والمحسوبية والمحاباة بحيث يتم خلق بيئة من الثقة والشفافية والمساءلة.
- توسيع نطاق أدوات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ذات العلاقة لتشمل دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أجل دعم تقييم السياسات وتوجهاتها.
- تشجيع تنمية سوق رأس المال من أجل نمو القطاع الخاص.

الإنجازات

- نشر أحدث المعلومات المتاحة عن المعايير والممارسات السائدة في الشركات.
- إعداد إرشادات عامة وتشريعات وأنظمة لحوكمة الشركات في المنطقة مستندة على **مبادئ مجموعة الدول العشرين/منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لحوكمة الشركات والإرشادات العامة لمنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية بشأن إدارة المشاريع المملوكة للدولة**.
- تعزيز قدرة المؤسسات المحلية والمنظمات الإقليمية على إحداث تغيير ميدانيا.

الأنشطة

- **الحوار الإقليمي: مجموعة العمل بشأن حوكمة الشركات** (رئاسة مشتركة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والبرتغال).
  - حشد مشاركة المعرفة للممارسات الجيدة على الصعيد العالمي.
  - تحديد الأولويات وبناء القدرة المؤسسية لتشجيع المشاريع الخاصة لتكون محركاً للتنمية الشاملة والمستدامة.
  - تقديم المشورة في مجال السياسات، القائمة على العمل المقارن والتحليلي، بهدف دعم الإصلاحات على الصعيدين الوطني والإقليمي.
  - الأولويات المواضيعية هي:
  - تعزيز نمو سوق رأس المال من أجل نمو القطاع الخاص
  - الشفافية والافصاح
  - التوازن بين الجنسين في قيادة الشركات وتنوع الهيكل الاداري
  - تحسين الحوكمة المؤسسية للمؤسسات المملوكة للدولة

- **الشـــراكات الإقليمية**: تعزيز تنفيـذ أطر حوكمة سـليمة للشـركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

– يعمـل فريـق عمـل **منظمة التعـاون والتنمية الاقتصاديـة المعني بحوكمة الشـركات لمنطقة الشرق الأوسـط وشـمال أفريقيا** مع صانعي القرار على وضع أطر سياسـات الحوكمة السـليمة للشـركات في المنطقة. وللاسـتفادة من الإصلاحات، تشـارك منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشكل وثيق مع الشركاء الإقليميين، بما في ذلك "معهد حوكمة" المختص في حوكمة الشـركات، والاتحاد العربي للتبادلات، واتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، وصندوق النقد العربي.

www.oecd.org/mena/competitiveness/mena-corporate-governance.htm

فريق عمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المعني بحوكمة الشركات في الرباط، المغرب، 12-13 كانون الأول/ديسمبر 2017

حقائق رئيسية

- يمثل إجمالي القيمة السوقية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 1.77٪ من القيمة السوقية العالمية، في حين يمثل الناتج المحلي الإجمالي 3.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. لا يعكس حاليا حجم السوق في المنطقة إمكاناته الحقيقية.
- حظيت مبادرات حوكمة الشركات بدعم كبير من حكومات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في السنوات الأخيرة. وتتمتع اليوم كافة البلدان تقريباً بقانون لحوكمة الشركات.
- إن ملكية الشركات عالية التمركز في المنطقة. وتلعب المشاريع المملوكة للدولة، بشكل خاص، دورا رئيسيا في الاقتصاد فإذا لم يتم إصلاحها ستظل عبئا على المالية العامة ومصدرا لفساد متوطن.

أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة

النزاهة في الأعمال

النزاهــة أمــر أساسي لتطوير نظـم اقتصاديـة تنافسـية ومنفتحـة تتمتع بتوزيـع عـادل ومسـتدام للنمـو والفرص

الأهداف

- زيـادة الوعـي وتعزيز فهم الموظفيـن العموميين للتأثير الضار للفسـاد على مناخ الأعمال وجذب الاستثمار الأجنبي.
- دعـم تقارب الأطر التنظيمية والشـركات في الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيا مع معايير النزاهة وأفضل الممارسات المعترف بها دوليا.
- بناء ثقافة من المسؤولية والمساءلة في المشاريع المملوكة للدولة في المنطقة لتجنّب الفساد.
- توفيـر منصة فعّـالة للتعلـم من الأقـران وتبـادل الأدوات وأفضـل الممارسـات المتعلقة بالمبـادرات الحكوميـة والامتثـال الطوعـي للشركات على حد سواء.
- دعـم المبـادرات الحكوميـة لتشجيع للأعمال النزيهـة، مثـل 1) تحديـد المعايير وفـرض العقوبـات مـن خلال التشـريع والإنفـاذ والمقاضاة، و2) التوعية وتحفيز الشركات على الامتثال.

الإنجازات

- إطـلاق حوار إقليمي متعدد الأطراف حول النزاهة في الأعمال بالتعاون مع منظمات دولية أخرى.
- تأسـيس شـبكة من ممثلـي الأعمال واتحـادات وجمعيات الأعمال لدعـم النزاهة بهدف تنمية الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- مؤتمـرات تدريـب وحلقـات مناقشـة حول تعزيـز النزاهـة فـي القطـاع الخـاص (المغرب ومصر).
- زيادة وعـي القطاعين العام والخاص باعتراف المجتمـع الدولي بالإجراءات القطرية والتطورات في مجال مكافحة الفساد.

الأنشطة

- **الحوار الإقليمي: شـبكة منظمة التعاون والتنميـة الاقتصادية للنزاهة في الأعمال لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**
  - جمـع ممثليـن مـن القطـاع الخاص مـع مسـؤولين عموميين لتبـادل الخبـرات وأفضل الممارسات والحلول لمكافحة الرشوة والفساد، وتعزيز النزاهة وتكافؤ الفرص للشركات.
  - زيـادة الوعـي حـول التعـاون الدولي لإنفـاذ القانـون عبر دعـوة ممثلين مـن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى **الشبكة العالمية للعاملين في مجال إنفاذ القانون لمكافحة الرشـوة في المعاملات التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية**.

حقائق رئيسية

- تبنت عدة دول في المنطقة مؤخرا استراتيجيات واسعة النطاق لمكافحة الفساد وقوانين لمحاربة الفساد، ومع ذلك، يعتبر الفساد من ضمن ثلاث أشد الضغوط التي تواجهها الشركات في المنطقة.
- لم تحقق اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تقدما كبيرا في مكافحة الفساد وفقا لمنظمة الشفافية الدولية، إذ شهدت الدول العربية تراجعاً حاداً في مؤشر مدركات الفساد لعام 2016، وتبين أن أربع دول من أصل آخر عشر بلدان في التقييم كانت من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة

- ضمان مشاركة ممثلي القطاعين العام والخاص في المنطقة في **المنتدى السنوي لمكافحة الفساد والنزاهة الذي تنظمه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية**، وهو عبارة عن منصة دولية فريدة لحوار السياسات بشأن سبل مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة.

- **التدريب الإقليمي: تعزيز النزاهة في القطاعين العام والخاص**

- ينظم برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا للتنافسية و**مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط** في مدينة الكويت، ورش عمل لبناء القدرات لبحث ومشاركة الوثائق والمنهجيات والممارسات الجيدة دعما للنزاهة في الأعمال ومناقشتها.

- **مشروع قطري: تعزيز نزاهة الأعمال في المغرب**

- مساعدة الحكومة والشركاء التجاريين والمجتمع المدني في المغرب على التغيير من خلال تعزيز النزاهة في الأعمال في قطاعات مختارة وبناء السياسات والأطر المؤسسية لتعزيز النزاهة وإدخال تدابير مكافحة الفساد في مجال المشتريات وتسهيل العمل الجماعي الذي يقوده رجال الأعمال لمكافحة الفساد.

www.oecd.org/mena/competitiveness/business-integrity.htm

المرونة الاقتصادية في الأوضاع الهشة

قد يؤدي النزاع والخلافات الاجتماعية السياسية إلى تكاليف بشرية واجتماعية واقتصادية فادحة وقد يحدثان آثارا إقليمية ودولية سلبية تخل بالاستقرار وبالنشاط الاقتصادي.

الأهداف

- زيادة الوعي حول كيفية ارتباط الصراع والهشاشة بالأداء الاقتصادي.
- تقديم تحليلات مفصلة حول كيف يمكن للهشاشة أن تخلق دورة اقتصادية مفرغة عن طريق خنق الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة والنمو الاقتصادي، ما يضعف السياق المتقلب ويزيد من هشاشة الأوضاع.
- تقديم رؤى حول الطرق المتعددة التي تؤثر فيها الهشاشة سلبا على سبل العيش، بدءا من البطالة إلى النزوح وغيره.
- دعم البلدان المتضررة في التصدي للتحديات الملحة وتمهيد الطريق للانتعاش الاقتصادي.
- تعزيز حوار السياسات على المستويين الوطني والدولي، والمساهمة في التنسيق بين أصحاب المصلحة الرئيسيين.
- تشجيع أطر قانونية للاستثمار وأدوات ترويج للاستثمار تتلاءم مع السياقات الهشة للتخفيف من المخاطر وجذب القطاع الخاص.

الإنجازات

- إطلاق **مجموعة عمل خاصة بالمرونة** الاقتصادية في تموز / يوليو 2017 في بيروت برئاسة مشتركة بين لبنان وألمانيا والبنك الإسلامي للتنمية.
- زيادة التعاون مع الأمم المتحدة، لا سيما مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومنظمة العمل الدولية.
- إثراء المناقشات السياسية في خضم أزمة اللاجئين في الشرق الأوسط من خلال إسهام السياسات الهيكلية المقترحة والإصلاحات الاقتصادية لبناء القدرة على الصمود وإيجاد حلول سياسية مستدامة.
- تقييم تدابير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة المشاريع ودورها في تخفيف أثر أزمة اللاجئين السوريين في البلدان المجاورة، وتحليل الخلفيات حول توجهات الاستثمار والسياسات الأجنبية المباشرة في الاقتصادات الهشة والمتأثرة بالصراعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

المسح الضوئي لقراءة التقرير

الأنشطة

- **الحوار الإقليمي:**

– الاجتماع السنوي **لمجموعة العمل الخاصة بالمرونة الاقتصادية** (برئاسة مشتركة بين ألمانيا والبنك الإسلامي للتنمية) من أجل مواءمة عمل برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للتنافسية واحتياجات البلدان الأكثر تضررا من النزاعات والهشاشة في المنطقة.

- **المشاريع القطرية:**

– **العراق**: منذ عام 2007، عمل البرنامج مع العراق في القضايا المتعلقة بالسياسات الاقتصادية بما في ذلك سياسات الاستثمار والترويج له وتطوير البنية التحتية والمشتريات العامة.

– **ليبيا**: دعم تطوير وتنفيذ السياسات والإجراءات الرامية إلى تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة المشاريع.

– **الأردن**: دعم تنفيذ اتفاق الأردن (Jordan Compact) والسياسات المتعلقة بالاستثمار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– **السلطة الفلسطينية**: دعم سياسات الاستثمار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مناقشة حول تحليل نظام القدرة على الصمود مع السلطة الفلسطينية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

www.oecd.org/mena/competitiveness/resilience-fragile-situations.htm

حقائق رئيسية

- خسرت بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي عاشت صراع على مدى السنوات الخمس الماضية حوالي 2.25٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنويا.
- تمثل الآثار المباشرة للحرب انخفاضا بنسبة 14٪ في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سوريا و16٪ في العراق. ويقدر أن الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا قد انخفض بنسبة 10٪ في عام 2015 وانخفض نصيب الفرد من الدخل بمقدار الثلث. أما في اليمن، فقد ارتفع عدد الفقراء بنسبة 80٪ بعد الحرب.

أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة

حشد القطاع الخاص وتشجيع الحوار الاجتماعي

إن الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني بطريقة منظمة ومنهجية وشفافة أمر أساسي لدعم جهود الإصلاح الرامية إلى تحسين بيئة الأعمال وتعزيز خلق فرص العمل والتنمية.

الأهداف

- حشد **المجلس الاستشاري للأعمال للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية** لتعزيز علاقات البرنامج مع منظمات العمل والقطاع الخاص وتيسير مساهمتها في حوار السياسات.
- تعزيز قدرات جمعيات الأعمال والصناعات على تطوير دورها في مجال الدعوة للسياسات من أجل ا شد الانتباه إلى القضايا ذات الصلة والتعبير عن رسائلها بطريقة متماسكة ومنظمة.
- بناء أطر مؤسسية تضمن مشاركة ومساهمة القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين في عمليات صنع القرار من أجل تحقيق نتائج أفضل في مجال السياسات.
- تلبية الاحتياجات الخاصة لسيدات الأعمال ودعم دور المرأة في الأنشطة التجارية.

الأنشطة

- يخلق **المجلس الاستشاري للأعمال** منصة فريدة للحوار وتبادل السياسات في القطاع الخاص في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- تنظيم اجتماعات رفيعة المستوى بين الشركات والحكومات.
- إدراج شواغل القطاع الخاص في كل مجموعة عمل من برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للتنافسية.
- بناء القدرات لتحسين دور منظمات القطاع الخاص في تأييد السياسات، وذلك أيضاً من خلال تلقي مشورة رفيعة المستوى من ممثلي الشركات الرائدة، مثل **اللجنة الاستشارية للأعمال والصناعة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية**.
- إجراء عملية مسح لتحديد منظمات القطاع الخاص الاستراتيجية في المنطقة من أجل تعزيز فرص التواصل.
- تقييم وضع تمثيل القطاع الخاص وآليات الحوار بين القطاعين العام والخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- إجراء تحاليل لفهم أفضل للوضع الحالي لتمثيل القطاع الخاص وآليات الحوار بين القطاعين العام والخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

التعاون مع النقابات وتشجيع الحوار الاجتماعي

سيشجع البرنامج حواراً أكثر منهجية وتنظيما مع نقابات العمال عن طريق اتحاد نقابات العمال العرب و**اللجنة الاستشارية لنقابات العمال** في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي تشارك في جميع أنشطة البرنامج ذات العلاقة والتي تتم استشارتها بصفة منتظمة في إعداد العمل التحليلي للبرنامج.

www.oecd.org/mena/competitiveness/private-public-dialogue.htm

حقائق رئيسية

- هناك مستويات متفاوتة بين مؤسسات القطاع الخاص في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولكنها تضل متعثرة في معظم البلدان.
- منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تناضل من أجل تعزيز ريادة الأعمال: اقل من مؤسسه واحده يتم إنشاءها في كل عام لكل 1000 شخص مؤهل للعمل، بالمقارنة مع حوالي خمسة في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.
- بالنسبة للقطاع الخاص في منطقه الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يعتبر عدم الاستقرار السياسي والفساد وعدم توافر الهياكل الأساسية من أهم التحديات. ويتطلب إيجاد حلول لسياسات ملائمة لهذه التحديات بالتنسيق والحوار بين القطاعين الخاص والعام.

أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة

3 الأنشطة القطرية

يقـود برنامج منظمة التعـاون والتنمية الاقتصادية لمنطقة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيا للتنافسـية، بالإضافـة إلـى أنشـطته على الصعيـد الإقليمي التـي تعتمـد على الشـبكات المتعـددة الأطـراف، مشـاريع خاصة بـكل بلد. وتسـتند هذه المشـاريع على الطلـب الوطني ودعـم الجهـات المانحـة على السـواء. وتشـكل مشـاريع صندوق التحـول في منطقة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا فـي إطار شـراكة دوفيـل جـزءا لا يتجزأ مـن البرنامـج. وعلـى الرغم مـن أن أعمـال البرنامج تركّز حاليـا على مصـر والأردن والمغـرب وتونس وليبيـا والعراق، فإن جميـع بلدان الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا مدعوة للاسـتفادة مـن دعـم منظمـة التعاون والتنميـة الاقتصادية.

التمكين الاقتصادي للمرأة

يبين إصدار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تحت عنوان «**التمكين الاقتصادي للمرأة في بلدان مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تأثير الأطر القانونية للجزائر ومصر والأردن وليبيا والمغرب وتونس** (2017)» تبين أنه على الرغم من نجاح مصر في تحقيق تقدما في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، لا يزال هناك مجالاً للتحسين. اعتمدت مصر نهجا استباقيا عندما أعلنت عام 2017 سنة المرأة المصرية وأطلقت استراتيجية المرأة الوطنية 2030. وبصفتها الرئيسة المشاركة لمنتدى التمكين الاقتصادي للمرأة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تسعى مصر بنشاط إلى تحقيق التغيير. وستواصل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حوارها مع مصر بشأن أفضل السبل الكفيلة بتحفيز التغيير السياسي والتشريعي.

سياسات الاستثمار

بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر بالارتفاع في عام 2016 بعد أن شهدت انخفاضا حادا. وقد تزامن ذلك مع سلسلة من الاصلاحات، بما في ذلك تنقيحين متتاليين لقانون الاستثمار في عامي 2015 و2017. وامتثالا **لإعلان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن الاستثمار الدولي**، تخضع سياسة الاستثمار في مصر حاليا لاستعراض ثان من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في إطار **مشروع صندوق التحول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتعزيز مناخ الاستثمار في مصر**. ويسعى المشروع، الذي تم تنفيذه بالاشتراك مع البنك الدولي، إلى دعم مصر في تنفيذ الإصلاحات الشاملة لسياسات الاستثمار، وتبسيط الأنظمة والإجراءات للمستثمرين المحتملين، وبناء قدرات المؤسسات المسؤولة عن سياسة الاستثمار والترويج والخدمات. ويشمل أيضا بناء القدرات في مجال إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر والنزاعات الاستثمارية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مصر هي أحد المستفيدين الرئيسيين من **برنامج الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الرامي إلى تشجيع الاستثمار في منطقة البحر الأبيض المتوسط**، وتشارك في جميع أنشطته الإقليمية، بما في ذلك دعم على إنشاء نقطة اتصال وطنية لتنفيذ **المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للمؤسسات المتعددة الجنسيات**.

سياسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة المشاريع

تشهد مصر تحولات اقتصادية مهمة، لاسيمّا في مجال سياسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة المشاريع. وتشكل معالجة التداخل في السياسات بين مختلف الجهات الفاعلة، وملء الثغرات في السياسات أولوية في جدول أعمال البلد. وتثبت مشاركة مصر في التقييم المؤقت الحالي **لمؤشر سياسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** أهمية وضع جدول أعمال إنمائي أكثر استراتيجية وشمولية.

مشروع المنطقة الاقتصادية لقناة السويس

مشروع دعم تطوير المنطقة الاقتصادية الخاصة لقناة السويس

في الفترة الممتدة من كانون الثاني / يناير إلى تشرين الثاني / نوفمبر 2017، دعمت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حكومة مصر، بمساعدة مالية من الاتحاد الأوروبي، من خلال توفير تشخيص تشغيلي للمنطقة الاقتصادية الخاصة لقناة السويس المنشأة حديثا. ومن بين ما يسمى «مشاريع التنمية الضخمة» التي أطلقت في 2015/2014، تعتبر المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بمثابة أحدث الجهود التي تبذلها الحكومة المصرية لتوليد أنشطة موجهة نحو التصدير وخلق فرص عمل في المناطق المجاورة لقناة السويس الموسعة حديثا. وفي إطار تنسيق وقيادة برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا للتنافسية، قدمت فرق مختلفة من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مشورة معدة خصيصا في المجالات التي تعتبر حاسمة بالنسبة لمنطقة اقتصادية ديناميكية ومستدامة:

- السياسة التنظيمية والحوكمة
- سياسة الاستثمار والترويج
- المشتريات والنزاهة والشفافية
- حوكمة البنية التحتية
- تمويل البنية التحتية
- الربط والاندماج في الاقتصاد الأوسع نطاقا

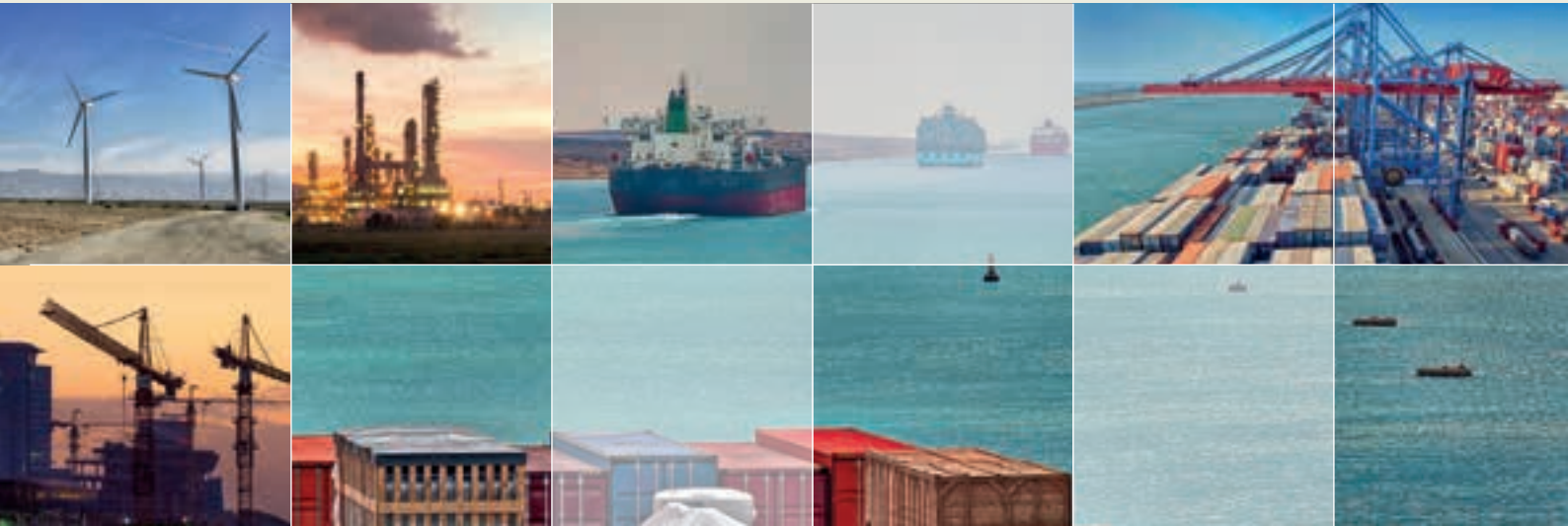

الأردن

المجالات الرئيسية للتعاون

التمكين الاقتصادي للمرأة

تعتزم الأردن في مواصلة تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، بما في ذلك من خلال الاصلاح التنظيمي، ومن خلال التركيز على الاعتبارات الاجتماعية المتأصلة من أجل معالجة استمرار انخفاض معدلات مشاركة المرأة في القوة العاملة. إن إصدار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تحت عنوان **التمكين الاقتصادي للمرأة في بلدان مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تأثير الأطر القانونية للجزائر ومصر والأردن وليبيا والمغرب وتونس** (2017) يبرز الحاجة إلى معالجة النقص في البيانات المتعلقة بالتعددية بين الجنسين، وإدخال تعديلات قانونية. وستدعم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأردن في هذا المسعى وتضمن مشاركته النشطة في **منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة التابع لبرنامج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للشرق الأوسط وشمال افريقيا**.

السياسات الاستثمارية

يحرص الاردن، الذي يواجه تحدياً يتمثل في سياق اقليمي صعب، على تحفيز بيئة العمل والاستثمار من خلال تحويل «أزمة اللاجئين السوريين إلى فرصة تنموية تجذب استثمارات جديدة» (Jordan Compact 2016). وفي الفترة الممتدة بين عامي 2014 و2017، عمل الأردن مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من خلال **صندوق التحول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: مشروع الأردن للتنافسية والاستثمار** من أجل تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بسياسات الاستثمار وبناء القدرات لدى أصحاب المصلحة. ولا يزال الأردن شريكا نشطا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في قضايا الاستثمار بصفته رئيس مشارك لفريق عمل الاستثمار والتجارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وملتزماً **بإعلان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن الاستثمار الدولي** والمستفيد الرئيسي من **برنامج الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الخاص بتعزيز الاستثمار في منطقة البحر الأبيض المتوسط**. يعد البلد أيضا جهة فاعلة رئيسية في **فريق عمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية** للمرونة الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

دعم سياسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال

يواجه الأردن وضعا صعبا نظراً للسياق الحالي من عدم الاستقرار في المنطقة. وتدعو الاضطرابات في الأسواق وطرق التجارة والضغط الهام الناجم عن تدفقات اللاجئين الكبيرة إلى تعزيز السياسات، بما في ذلك السياسات المتعلقة بتنمية القطاع الخاص. ويقوم الأردن ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بتنفيذ **مشروع صندوق التحول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا** من أجل تحسين فعالية سياسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وهو يتألف من تعزيز التنسيق المؤسسي والحوار بين القطاعين العام والخاص، وتحسين إحصاءات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين قياس أثر السياسات من خلال الرصد والتقييم. ويشارك الأردن أيضا في التقييم المؤقت **لمؤشر سياسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** (التقييم الإقليمي لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والاتحاد الأوروبي للسياسات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبريادة المشاريع في منطقة الشرق الأوسط المتوسطي وشمال أفريقيا). وستمكن نتائج هذه العملية من تحديد مجالات وخيارات السياسات التي تحتاج إلى تحسين.

مشروع صندوق التحول للشرق الأوسط وشمال إفريقيا

فعالية سياسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن

تم تنفيذ المشروع من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية لتحسين آليات إدارة سياسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويتألف من ثلاث ركائز:

- تحسين التنسيق بين الجهات الفاعلة المتعددة الداعمة لتنمية المشاريع، بدأ من المسؤولين الحكوميين الرفيعي المستوى إلى الموظفين التقنيين في الوكالات العامة ومقدمي خدمات تنمية الأعمال غير الحكومية. ويشمل ذلك أيضا تعزيز التواصل بين القطاعين الخاص والعام.
- تعزيز جمع وتحليل ونشر إحصاءات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل وضع سياسات قائمة على الأدلة.
- وضع آليات مناسبة لرصد وتقييم فعالية سياسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لضمان أن تؤدي الإجراءات إلى نتائج.

يمتد المشروع بين عامي 2016–2019، وهو يستند إلى الاستراتيجية الوطنية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن.

مشروع صندوق التحول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التنافسية والاستثمار في الأردن

المسح الضوئي لقراءة التقرير

ساعد **مشروع التنافسية والاستثمار في الأردن** (2014-2017)، الذي اشتركت في تنفيذه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبنك الدولي، الحكومة الأردنية على تنفيذ الإصلاحات القانونية الاستثمارية، لا سيما قانون الاستثمار لعام 2014، وبناء قدرات المؤسسات المسؤولة عن سياسة الاستثمار والترويج والخدمات، بهدف جذب استثمارات محلية وأجنبية مباشرة عالية الجودة لتحقيق النمو وخلق فرص العمل. وبالتعاون مع هيئة الاستثمار الأردنية، نظمت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية سلسلة من ورش العمل الخاصة ببناء القدرات وقدمت المشورة في مجال السياسات والتوصيات بشأن الأطر القانونية للاستثمار الوطني والدولي، مع التركيز على حماية الاستثمار، والقيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر ومعاهدات الاستثمار الدولية.

وسيتم نشر تقرير لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بعنوان «**تعزيز الإطار القانوني للاستثمار المستدام: دروس من الأردن**» لعرض التوصيات المتعلقة بالسياسات التي وضعت خلال المشروع لتعزيز قواعد وأنظمة الاستثمار على الصعيدين الوطني والدولي، وعرض النتائج الملموسة للمشروع لتحسين مناخ الاستثمار.

وفي إطار هذا المشروع، أجرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أيضا تقييما للظروف المواتية للاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة ونشرت توصياتها في تقريرها الصادر تحت عنوان **استعراض سياسات الاستثمار في الطاقة النظيفة في الأردن** (2016).

التمكين الاقتصادي للمرأة

المغرب ملتزم بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتماشيا مع التوصيات الواردة في إصدار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بعنوان **التمكين الاقتصادي للمرأة في بلدان مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تأثير الأطر القانونية في الجزائر ر ومصر والأردن وليبيا والمغرب وتونس** (2017)، يوافق المغرب على ضرورة إدخال إصلاحات مؤسسية وتشريعية وتنظيمية إضافية لضمان تمكين المرأة في جميع المناطق. ومن الضروري فهم التفاعل بين السياق الاجتماعي والإطار القانوني بشكل أفضل، لا سيما على المستوى الوطني الفرعي. وهناك حاجة أيضا إلى تحديد وجمع أفضل الممارسات لضمان نقل المعرفة بغية النهوض بدور المرأة في مختلف المناطق، مع التركيز بوجه خاص على المرأة الريفية. وستواصل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بدعم المغرب في مشاريعها.

السياسات الاستثمارية

شارك المغرب في الاصلاحات الاستثمارية القانونية والمؤسسية من خلال إنشاء وكالة جديدة لتشجيع الاستثمار والتصدير والتأكيد على متابعة المراجعة الحالية لميثاق الاستثمار. وقد التزم المغرب **بإعلان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن الاستثمار الدولي** ويعمل بنشاط على تعزيز السلوك التجاري المسؤول وفقا **للمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن المؤسسات المتعددة الجنسيات**. وباعتبار المغرب أحد المستفيدين الرئيسيين من برنامج الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للنهوض بالاستثمار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، فإنه يشارك في جميع الأنشطة الإقليمية التي نظمت منذ إنشائه في عام 2016.

دعم سياسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال

إن المغرب بلد إقليمي رائد في مجال السياسات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبريادة المشاريع، وفقاً لما ورد في اصدارات التقييم الاقليمي لمؤشر سياسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتواصل المملكة إدخال إصلاحات هامة مثل فئة «رواد الأعمال المستقلين» الذي يهدف إلى تعزيز ريادة المشاريع والابتكار. وسيساعد التقييم المرحلي الجاري **لمؤشر سياسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** على تحديد هذه الممارسات وغيرها من الممارسات الجيدة لعرضها على الصعيدين الإقليمي والدولي، وسيحدد المجالات التي يمكن للمغرب أن يكثف فيها الجهود.

البرنامج القطري للمغرب

شراكة متينة مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

على مدى أكثر من عشر سنوات، حافظت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على علاقات مثمرة مع المملكة المغربية. يشهد الدور الحيوي الذي يقوم به المغرب، بصفته رئيس **مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للحوكمة والاستثمار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا** بين عامي 2009 و2016، وبفضل امتثاله لأدوات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومشاركته في مختلف هيئات المنظمة، لدليل على هذا التعاون الوثيق.

إن المغرب من بين أول البلدان (والبلد الوحيد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) التي تستفيد من البرنامج القطري لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وقد تم التوقيع على هذا البرنامج المحدد للتعاون في حزيران / يونيو 2015. وهو يضم 17 مشروعا يمولها المغرب، ويرتكز على ثلاثة مجالات استراتيجية: التنافسية والنمو الاقتصادي، والحوكمة العامة، والإدماج الاجتماعي. ومن خلال استعراضات الأقران (حول إحصاءات الاستثمار المباشر الأجنبي، أو تطوير التجمعات السياحة أو أداء النظام التعليمي مثلاً)، وأنشطة بناء القدرات وتغذية الأدوات الإحصائية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (مثل إحصاءات الإيرادات والتجارة في القيمة المضافة)، ساهم البرنامج القطري أيضاً في تحفيز القدرة التنافسية والنمو الشامل في المغرب.

وقع عبد الله بنكيران، رئيس حكومة المغرب السابق، وأنجل غوريا، الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، على إطلاق البرنامج في 15 حزيران / يونيو 2015.

المشروع

مشروع تعزيز النزاهة التجارية في المغرب

مكافحة الفساد هو أولوية سياسية رئيسية وشرط أساسي لتطوير الأعمال في المغرب. وقد تعهدت الحكومة مع جمعيات الأعمال بالتزامها بمكافحة الفساد وتنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

ويدعم مشروع تعزيز النزاهة التجارية في المغرب، الذي تموله مبادرة سيمنس للنزاهة، استراتيجية المغرب الوطنية لمكافحة الفساد. ويهدف إلى زيادة الوعي حول المبادئ الدولية وأفضل الممارسات المتعلقة بمكافحة الفساد بهدف تشجيع التعديلات القانونية والتنفيذ الفعال لأحكام مكافحة الفساد. ويعزز المشروع الحوار بين القطاعين العام والخاص لتيسير العمل الجماعي التجاري ضد الفساد في القطاعات الرئيسية لتعزيز القدرة التنافسية للبلد.

التمكين الاقتصادي للمرأة

تعد تونس واحدة من أكثر البلدان تقدما في المنطقة في مجالي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وفقاً لما ورد في إصدار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بعنوان **التمكين الاقتصادي للمرأة في بلدان مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تأثير الأطر القانونية على الجزائر ومصر والأردن وليبيا والمغرب وتونس** (2017). وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أدخلت تونس تعديلات تشريعية، كما أنها تعمل على تحديث قانون الأحوال الشخصية التونسي والقوانين المنظمة للميراث. وستواصل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية العمل مع أصحاب المصلحة لدعم الإصلاحات في مجال الأطر المؤسسية والقانونية التي تعزز التمكين الاقتصادي للمرأة بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة وتدابير الدعم وكذلك مع أهداف التنمية المستدامة.

السياسات الاستثمارية

اعتمدت تونس قانونا جديدا للاستثمار في عام 2016 يحسن القدرة على التنبؤ القانوني للمستثمرين، كما أعادت تشكيل إطارا للنهوض باستثمارها المؤسسي. ويمثل التنفيذ الآن أولوية رئيسية لاستقطاب الاستثمار. وتدعم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بقوة إصلاحات سياسات الاستثمار في البلد، لا سيما من خلال التقييم والمشورة الاقتصاديين؛ والمشاركة في أنشطة بناء القدرات من خلال **برنامج الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لتشجيع الاستثمار في منطقة البحر الأبيض المتوسط** (2016-2020) التي ركزت على الإصلاحات التنظيمية في تونس؛ وقيود وإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وتشارك تونس في لجنة الاستثمار باعتبارها ملتزمة بإعلان **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن الاستثمار الدولي والمؤسسات المتعددة الجنسيات.**

دعم سياسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال

السياسات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبريادة المشاريع: تبذل تونس جهودا ملحوظة لتحسين سياسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فعلى سبيل المثال، وضعت عدة تدابير لتعزيز إمكانية الحصول على التمويل وضمان آليات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. غير أن معظم الإصلاحات القانونية لا تزال تنتظر الموافقة (مثل قانون الشركات المبتدئة، ومشروع قانون مكاتب الائتمان، إلخ). ويحتاج البلد إلى مواصلة وتعميق الإصلاحات والسياسات الرامية إلى تنمية القطاع الخاص، بما في ذلك تشجيع ريادة المشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وسيساعد التقييم المؤقت المقبل **لمؤشر سياسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا** في تحديد خارطة طريق ملموسة لإصلاحات المستقبل.

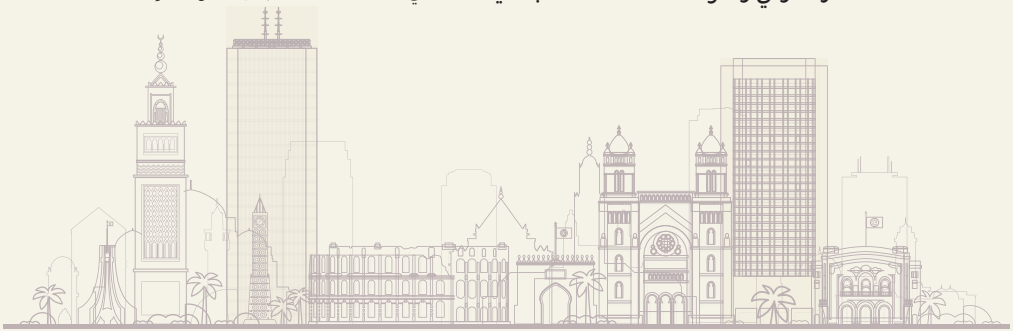

الرئاسة التونسية المشتركة

دور قيادي استراتيجي لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وللمنطقة

تشغل تونس حاليا منصب الرئيس المشارك **لمبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشأن الحوكمة والتنافسية من أجل التنمية**، ويشارك وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي التونسي في رئاسة **برنامج التنافسية**. تشكل الرئاسة المشتركة فرصة لتونس للقيام بدور قيادي وتوجيهي في الحوار الإقليمي للبرنامج والاستفادة من علاقات أوثق مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

تم تسليم الرئاسة المشتركة من المغرب إلى تونس خلال المؤتمر الوزاري لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في أكتوبر / تشرين الأول 2016 في تونس. وشكّل ذلك فرصةً لإجراء مناقشات استراتيجية بين اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ما يعكس فهما مشتركا للتحديات الاقتصادية وتحديات الحوكمة ويضع مبادئ توجيهية والتزامات متبادلة للتعاون بين بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للولاية المقبلة للبرنامج (2016-2020).

المؤتمر الوزاري في تونس عام 2016.

التقييم

دراسات البحث الاقتصادي لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في تونس

أدرجت تونس في **التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية** منذ عام 2016 عندما تم إنشاء مكتب تونس في إدارة الشؤون الاقتصادية لدى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. ومنذ ذلك الوقت، قدم المكتب ثلاثة توقعات اقتصادية إلى جانب ملاحظات تحلل التطورات والمخاطر الأخيرة. ويحلل المكتب حالة الاقتصاد الكلي في البلد فضلا عن سياساته الهيكلية.

وفي الآونة الأخيرة، أجرى المكتب أول **دراسة للحالة الاقتصادية في تونس** لعام 2018. بالإضافة إلى تقييم لحالة الاقتصاد الكلي، قدمت الدراسة تحليلا معمقا حول تنشيط الاستثمارات والحد من أوجه عدم المساواة من خلال خلق فرص عمل جيدة. كما ستُضم تونس في عملية «**من أجل تحقيق النمو**»، حيث سيتم تحديد أولويات السياسات الهيكلية لتزويد صانعي السياسات بمجموعة من التوصيات المحددة بشأن مجالات الاصلاح كأولويات النمو القوية والشاملة. كما تم احتساب مؤشرات تنظيم أسواق المنتجات وعرضها في الدراسة.

عمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مع ليبيا

تعزيز القطاع الخاص في بلد متأثر بالصراعات

في عام 2013، في إطار **صندوق دعم التحول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التابع لشراكة دوفيل**، أطلقت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مشروع **استراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا**. وتم تقديم المشروع في سياق الاضطرابات الإقليمية المستمرة والتوترات المتزايدة في ليبيا التي أسفرت عن صراع جديد لا يزال قائما حتى اليوم. وقد تأثر القطاع الخاص في البلد لأسباب متعددة: فليس هناك هيكل تنظيمي شفاف؛ سيادة القانون ضعيفة أو معدومة؛ تضرر البنى التحتية مثل المياه والكهرباء؛ كما أن الخدمات العامة سيئة أو غير موجودة؛ وهناك تكاليف عالية ناجمة عن انعدام الأمن وعدم اليقين. وإدراكا منه للصعوبات التي تواجهها البلاد، والاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن يقوم به القطاع الخاص في إعادة بناء وتعزيز تماسك ليبيا، سرع المشروع من جهوده الرامية إلى تكييف نموذجه التشغيلي مع واقع متغير وحافل بالتحديات. ومنذ إطلاقه، عزز المشروع ملكية أصحاب المصلحة المحليين وعمق تعاونه مع الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية النشطة في ليبيا، ووحد جهوده لتحقيق نفس الهدف: تعزيز الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي للبلد.

يتم تنفيذ أنشطة المشروع بدعم من المؤسسة الليبية للاستثمار، وهي النظير لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في البلد. ويشمل المشروع خمسة مكونات:

- دراسة تشخيصية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدت إلى نشر تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تحت عنوان «**المشاريع الصغرى والمتوسطة في تعمير ليبيا: الإعداد لاقتصاد ما بعد النزاع**» (2016)، وهي بمثابة الأساس لخطة عمل قصيرة الأجل.
- **خطة عمل قصيرة الأجل لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا** (أطلقت في عام 2017)، اذ توفر خارطة طريق لمدة عامين للمؤسسات الليبية الرئيسية التي تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة المشاريع في البلد.
- مراجعة مشروع **قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة** الذي وضعته مؤسسة ليبيا ودعم العملية التشريعية.
- المساعدة في تنفيذ خطة العمل القصيرة الأجل من خلال أنشطة بناء القدرات.
- التقييم والمساعدة لإنشاء آلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تركزت جهود المشروع على وضع خطة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلد وتعزيز الإطار القانوني والمؤسسي العام لتحفيز ريادة المشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الإمكانية العالية في ليبيا. وتدعم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الآن المراحل الأولية لتنفيذ خطة العمل القصيرة الأجل، لا سيما بالنسبة لاجتماع الرصد الربعي الأول والتقرير المرحلي.

المسح الضوئي لقراءة التقرير

مشروع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في العراق

العمل في سياق هش

منذ عام 2007، ساعد **مشروع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في العراق**، الحكومة في مجموعة واسعة من إصلاحات السياسات الاقتصادية، بما في ذلك تمويل البنى التحتية والمناطق الاقتصادية والمشتريات العامة. وقد ركز المشروع في مرحلة سابقة (2014–2016)، وبتمويل من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيدا)، على تحسين مناخ الاستثمار والأعمال في العراق.

هذا ويحتاج العراق إلى الاستثمار لتغطية احتياجات إعادة الإعمار، والحد من اعتماده على النفط والغاز، وبناء اقتصاد متنوع وأكثر مرونة. وفي حين لا يزال البلد يعاني من العنف الداخلي الذي طال أمده، لم يكن من الملحوظ أن الحكومة قد أحرزت تقدما كبيرا في الإصلاحات المؤسسية والقانونية في مجالات سياسة الاستثمار والترويج.

وقد دعم مشروع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في العراق هذه المبادرات بنشاط، وشاركت فيه مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، حيث قدم المشورة حول السياسات، بالإضافة إلى تقديم التوصيات وتوفير أنشطة بناء القدرات.

وتشمل بعض النتائج الملموسة للمشروع ما يلي:

- تعديل قانون الاستثمار لعام 2006 لدمج توصيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فضلاً عن بناء القدرات في المسائل القانونية (مثل قانون التحكيم واتفاقات الاستثمار الثنائية).
- تدريب أكثر من 60 موظف للترويج للاستثمار من خلال تطوير وتقديم مواد تسويقية، والتعامل مع استفسارات المستثمرين، وإعداد ملفات الاستثمار لتسويق فرص الاستثمار.
- إنشاء منصة فريدة ومستقلة لأصحاب المصلحة من حكومات ورابطات تجارية والقطاع الخاص للدخول في حوار فيما بينهم، ولكن أيضا مع أقرانهم وأصحاب المصلحة في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من خلال شبكات الخبراء الاقليمية لبرنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا للتنافسية.

وكان على المشروع الاستجابة والتكيف مع واقع العمل في بيئة هشة ومتضررة من الصراعات. وقد تم توثيق الاستجابات المختلفة التي وضعت للسماح للمشروع بالعمل في مثل هذه البيئة في تقرير بعنوان **النهوض بالاستثمار في سياق هش: مشروع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في العراق** (2016).

ويحتاج العراق، أكثر من أي وقت مضى، إلى دعم متواصل لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية لإعادة الإعمار والاستقرار وتمكينه من الاستفادة من تجارب وخبرات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في مجال تدابير السياسات الرامية إلى تعزيز الاستثمار الخاص ودعم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإصلاح المؤسسات المملوكة للدولة وتحفيز النزاهة التجارية.

المسح الضوئي لقراءة التقرير

الشركاء الدوليون والاقليميون للبرنامج

الشركاء الدوليون

- المفوضية الأوروبية
- صندوق النقد الدولي
- منظمة العمل الدولية
- الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغرب آسيا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة
- المصارف الانمائية (مجموعة البنك الدولي، المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، المصرف الأوروبي للاستثمار)
- التعاون الثنائي (مثلا الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، الوكالة الفرنسية للتنمية)
- اللجنة الاستشارية للأعمال التجارية والصناعة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية واللجنة الاستشارية للنقابات العمالية لدى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

الشركاء الاقليميون

- الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد
- البنك الإفريقي للتنمية
- مجلس الأعمال العربي
- الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير
- صندوق النقد العربي
- اتحاد العمال العرب
- رابطة المرأة العربية
- البنك الاسلامي للتنمية
- مجلس التعاون الخليجي
- جامعة الدول العربية
- الاتحاد من أجل المتوسط
- اتحاد المصارف العربية

وقع الاتحاد من أجل المتوسط ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مذكرة تفاهم في 30 كانون الثاني/يناير 2018 من أجل تكثيف التعاون بغية النهوض بالنمو الشامل والمستدام في منطقة جنوب المتوسط. ومن بين المجالات المستهدفة ذات الأولوية: توظيف الشباب، وتنمية الاقتصاد المحلي وتطوير العمالة، والحوار بين القطاعين العام والخاص، وتمكين المرأة، والتنمية الحضرية والنقل، وكذلك النمو المراعي للبيئة وبناء المرونة الاقتصادية.

ووقعت مذكرة التفاهم كل من السيدة غابرييلا راموس، رئيسة الموظفين في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وشيريا في مجموعة العشرين، والسيدة لورانس بابيس، نائبة الأمين العام للاتحاد من أجل المتوسط في مقر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في باريس.

الإصدارات المختارة

تمثيل القطاع الخاص وآليات الحوار بين القطاعين العام والخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. باريس. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (يصدر قريبا).

تعزيز الإطار القانوني للاستثمار المستدام: دروس من الأردن. باريس. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (يصدر قريبا).

تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة المشاريع في الشرق الأوسط المتوسطي وشمال أفريقيا: التقييم المؤقت استنادا إلى مبادئ سياسات الأعمال التجارية الصغيرة لأوروبا. باريس. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (يصدر قريبا).

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2017)، التمكين الاقتصادي للمرأة: تأثير الأطر القانونية للجزائر ومصر والأردن وليبيا والمغرب وتونس (بالانجليزية والعربية)، باريس.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2016)، المشاريع الصغرى والمتوسطة في تعمير ليبيا: الإعداد لاقتصاد ما بعد النزاع (بالانجليزية والفرنسية)، باريس.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2016)، تشجيع الاستثمار في سياق هش: مشروع العراق بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (بالانجليزية والعربية)، باريس.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2014)، إنفاذ حوكمة الشركات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الأدلة والأولويات، باريس.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2014)، مجموع مؤشرات سياسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :الشرق الأوسط المتوسطي وشمال إفريقيا: تنفيذ قانون الأعمال الصغيرة من أجل أوروبا (بالانجليزية والفرنسية)، باريس.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2014)، المرأة في الأعمال: تسريع ريادة المرأة للأعمال في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (بالانجليزية والفرنسية)، باريس
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2013)، المشاريع المملوكة للدولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: وسائل للتنمية والتنافسية؟ (بالانجليزية والعربية)، باريس

www.oecd-ilibrary.org

المسح الضوئي لقراءة التقرير

المسح الضوئي لقراءة التقرير

المسح الضوئي لقراءة التقرير

وثائق وأدوات وإحصاءات مختارة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

الوثائق القانونية

- إعلان بشأن الاستثمار الدولي والمشاريع المتعددة الجنسية
- مبادئ حوكمة الشركات لمجموعة الدول العشرين/منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
- إرشادات عامة بشأن حوكمة الشركات في المشاريع المملوكة للدولة
- اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية

أدوات تحليلية

- إطار عمل السياسات من أجل الاستثمار
- مجموع مؤشرات القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر
- مجموع مؤشرات سياسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الإحصاءات

- مجموع مؤشرات القيود على تجارة الخدمات
- التعريف الأساسي للاستثمار الأجنبي المباشر
- برنامج مؤشرات ريادة الأعمال والمشاريع
- النقاط التي أحرزت في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال
- التجارة بالقيمة المضافة

الجهات المانحة 2010-2018

الدول المانحة لبرنامج التنافسية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

الاتحاد الاوروبي

فرنسا

اليابان

المغرب

السويد

تركيا

الولايات المتحدة الامريكية

الدول المانحة للمشاريع

صندوق التحول لمنطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا

SIEMENS

الاتصال
كارلوس كوندي
رئيس القسم
قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
mena@oecd.org

www.oecd.org/mena/competitiveness

OECD
BETTER POLICIES FOR BETTER LIVES